قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

"الفساد" مفتاح الفرج!

يشعر السيّد رئيس الوزراء ومجموعته هذين اليومين بزهو الانتصار بعد ليال وأيام مضنية صرفوا فيها من مشاعر القلق والخوف ما لم يصرفوه في حياتهم اللهم إلا في ليلة ٢٥ شباط ٢٠١١ . يحقّ لهم الآن أن يأخذوا نفساً عميقاً يعودون بعده إلى عوائدهم السابقة من كلام كثير ولقلقة لسان وتهديدات للآخرين وجعجعة بلا طحن، فقد استوسقت لهم الأمور أو كادت.

لا أحد يغامر بالظنّ أن المالكي ورهطه سيراجعون أنفسهم، سيصححون مسارهم، سيهتمون للمواطن أكثر، حاشاهم، لن يفعلوا ذلك، فقد درجوا على نهج عمل أثبت نجاحه لحدّ الآن بدليل بقاء صاحبهم على سدة الحكم رغم كثرة السواد عليه ورغم مخالفاتهم العديدة للدستور وللقانون الذي تحمل كتلتهم اسمه ورسمه دون روحه.

لن يراجعوا أنفسهم، سيبقى دأبهم حيازة ملفات ضدّ الآخرين يلوّحون بها كلما اقترب سيف النقد من رقبة صاحب الجلالة، ملفات فوق ملفات، يراكمها رئيس الوزراء بعضها فوق بعض، فيها لصوص المال العامّ، وساسة إرهابيون، وآخرون داعمون للإرهاب، لكنه يؤجل كلّ ذلك ليوم أسود، ليوم يتهدد فيه كرسيّه.

ملفات المالكيّ المركونة في غرفة نومه تسمح للدم العراقيّ أن يستمر في جريانه، وللمال العراقيّ أن يتبخر دون أن يرى العراقيون منه شيئاً، كان يمكن لرئيس الوزراء أن يكشف هذه الملفات وأن يجعل حياة العراقيين أكثر احتمالاً، ودولة العراق دولة وليست كما هي الآن بستاناً لبضعة ساسة أغبياء، كان يمكن للمالكيّ أن يكون أكثر عطفاً على "شعبه" ويكشف الملفات دفعة واحدة، لكنه لم يفعل ذلك ولن يفعل، لأن هذه الملفات أسلحته البيضاء التي تنفعه في اليوم الأسود، وقد نفعته كثيراً في أيامه السود التي مرّ بها مؤخراً.

إذا انتصر المالكيّ في هذه المعركة ،فبالفساد وحده انتصر، بفساد الآخرين من غرمائه، بالفساد الذي كان المالكيّ يملأ به الملفات ويركنها لوقت الحاجة، بالفساد الذي يعرفه المالكي ورهطه ويعرف تفاصيله ورجاله والقائمين عليه، وانتصر أيضاً بصمته عن الفساد والإرهاب، وسكوته المطبق عن الفاسدين والإرهابيين سكوتاً مطبقاً يماثل صمت القبور إلا إذا هددوا عرشه.

من يسكت عن الفساد وفي يده أن يكشفه فهو فاسد، ومن يصمت عن الإرهاب وبمقدوره أن يوقفه فهو إرهابيّ، ومن يتأبّد على كرسيّه بالفساد الذي ينهش قوت العراقيين، ويبقى حاكماً بالفساد الذي يقطف أرواح مواطنيه، فالموت أرحم له وأجدر أن يداري به سوأته التي بانت ولن يسترها بعد الآن كلام حاشيته ومريديه ومستشاريه وثرثرتهم التي لا يحسنون سواها.

ماذا بعد السلطة الرابعة؟

□ نضال يوسف

تتصاعد حدة التساؤلات هذه الأيام حول دور الصحافة في التأثير على الحياة العامة، أو على الأنظمة الحكومية، وفيما إذا تمكنت بالفعل أن تكون سلطة رابعة لها القدرة على خلق رأي عام، عن طريق تعبئة الجماهير وتحفيزها على الحركة للمطالبة بحقوقها، أو أن تشكل عوامل ضغط مؤثرة تدفع بالأنظمة السياسية إلى تغيير أدائها بما يتناغم مع مطالب الجماهير.

نقيب الصحفيين يشتبك بالأيدي مع مراسل أراد تصوير حريق النقابة أول من أمس

لاشك أن تسمية الصحافة بالسلطة الرابعة في المجتمعات العربية أمر مبالغ فيه على نحو ما، خصوصاً حين تستشري في تلك المجتمعات أمراض الطائفية أو الإثنية أو العرقية، وخضوع قواها الثقافية والسياسية لسلطات الأنظمة الأيديولوجية أو القبلية أو العسكرية.

كان تعبير السلطة الرابعة قد شاع بداية القرن الثامن عشر، ولم يقع في ظن المفكر والسياسي الانكليزي "وليم هازليت"، الذي أطلق هذه التسمية، أن تلتصق بالصحافة، وأن تتمدد وتتسع لتصبح سلطة فاعلة لها قدرة تغيير حكومات ورؤساء دول في بعض المجتمعات، أو تبقى عاجزة ومهملة في مجتمعات أخرى.

والواقع إن هذه التسمية أطلقت على الصحف الإنكليزية بالتحديد، في مرحلة كان المجتمع الإنكليزي يغلي بعوامله الذاتية،وغيوم التحولات تتجمع فوق مدينة اللوردات والتقاليد الفيكتورية الصارمة،وكانت الصحف في ذلك الوقت قد بدأت تتحول إلى أدوات تعبئة وإثارة للرأي العام ضد النظامين السياسي والاجتماعي، وكانت استجابة الجماهير للمقالات التي تنشر فيها قد بدأت تثير قلق الطبقات العليا في المجتمع، وتسبب إزعاجا للملك والكنيسة وطبقة الإقطاعيين والرأسماليين الصناعيين، الأمر الذي أوجد حالة حراك شعبي راح يضغط على سلطات الملك والكنيسة والبرلمان، وهو ما دعا هازليت إلى وصف الصحافة بالسلطة الرابعة،كونها أصبحت قوة سياسية، يمكن ملامسة تأثيراتها على الأرض، على الرغم من عدم تمتعها بالصفة الدستورية، لكنها امتلكت قدرة كبيرة على التغيير، شأنها في ذلك شأن السلطات الدستورية الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وقد لا نكون منصفين لو تمسكنا بالمفهوم القديم للسلطة الرابعة باقتصار التسمية على الصحافة الورقية فقط. إذ أن وسائل إيصال الخبر والرأي إلى الجماهير باتت متنوعة ومختلفة في الكثير من التفاصيل، بل يمكن القول باطمئنان إن وسائل الإعلام الحديثة مثل الإذاعات المسموعة والمرئية وشبكة الانترنت وغيرها تفوقت بشكل كبير على الصحف، إلا أن الهدف الرئيس لكل تلك الوسائل كان ولا يزال واحداً يتمثل في توعية وإيقاظ الرأي العام، وتحفيزه على الحركة، حتى تصبح حركته قوة ضغط فاعلة على السلطات الحاكمة لتصحيح مساراتها، بما ينسجم مع مصالح الجماهير وبما يتلاءم مع مزاجها النفسي.

هذا الأمر يدفع إلى تسمية كل وسائل الإعلام بالسلطة الرابعة، ذلك أن الإعلام في جوهره الحقيقي هو الوسيلة الضرورية التي تستخدمها الجماهير للتعبير عن رأيها، وإيصال رسائلها، بمعنى أن السلطة الرابعة هي قوة الرأي العام، على الرغم من أنها سلطة سياسية اعتبارية غير دستورية، لكنها تبقى قوة فاعلة في متناول الجماهير تستخدمها للدفاع عن نفسها حين تستشعر بوعيها الكامن أن الأنظمة الحاكمة لا تعبر عن أمانيها في المستقبل ولا تحقق مصالحها في الحاضر.

وتتفاوت قوة السلطة الرابعة من بيئة إلى أخرى، وقد تنعدم تماماً في بعض الأحيان، أن قدرتها على التأثير تعتمد بشكل أساس على وعي الجماهير وطبيعة النظام السياسي.

في الأنظمة الديمقراطية، أو على الأقل في الدول المتحضرة، لا توجد إشكالات كبيرة في العلاقة بين الأنظمة السياسية والشعب. إذ أن السلطة الرابعة، أي قوة الرأي العام، تمارس دورا ايجابيا في تصحيح مسار الحكومات يرضى ومباركة الحكومات نفسها، من خلال خلق رأي عام ضاغط يدفع بالنظام السياسي إلى تصويب أدائه، وتقويم انحرافاته، والتنبه إلى مشاعر الجماهير والأخذ برأيها، ويصل دور الجماهير إلى الذروة حين تقوم بمشاركة النظام السياسي في إدارة مصالح المجتمع، الأمر الذي يساعد في إرساء قوائم الدولة ويخلق نوعاً من التوازن الاجتماعي والسياسي ضمن معايير الدستور الذي يعد أساس الحكم في أي نظام سياسي.

ذلك يعني في كثير منه أن السلطة الرابعة هي الحلقة التي تربط أجزاء السلسلة المنفرطة لتعيدها سلسلة واحدة،وأنها الوسيط بين الجماهير ونظام الحكم، وهي ساعي البريد الذي ينقل رسائل الناس إلى الحاكم، أو أنها الطبيب الذي يشخص المرض قبل أن يستفحل في جسم المريض، وقد لا يستوعب الكثيرون أن الالتزام بالوصفة الطبية التي يوصي بها الطبيب يجنب الذهاب إلى إجراء عملية جراحية لا تؤتمن نتائجها.

وفي أنظمة الحكم الديكتاتوري لن يتاح للسلطة الرابعة أن تكون ذات تأثير فاعل على الرأي العام، ولن يكون بمقدورها أن تتحول إلى قوة بيد الجماهير، وهو ما يؤدي إلى تعطيل دورها وتسفيه غاياتها، خصوصا حين تكون السلطات الدستورية الثلاث مجتمعة في يد شخص واحد، أو فئة واحدة، أي أن يكون الحاكم أو الفئة البوابة التي تتحرك عبرها السلطات التشريعية والتنفيذية والقانونية.

ولكن..ماذا لو عجزت السلطة الرابعة عن إنجاز مهماتها، وتعطل دورها، هل ثمة سلطة أخرى بيد الجماهير تستخدمها للدفاع عن مصالحها ؟

عندما تتوقف السلطة الرابعة عن القيام بدورها، إن كان بتكاسلها أم بإهمال، أو تجاهل النظام السياسي نداءاتها، فإن ذلك يعني، بطريقة وأخرى، إنها فسحت الطريق لظهور سلطة جديدة، ومنحت الجماهير أدوات مختلفة للمضي في تحقيق أهدافها، إنها السلطة الخامسة، سلطة الثورة، وهي سلطة شرعية في كل الأعراف.

هذا الأمر سيجعل من السلطة الرابعة الجسر الذي تعبره الجماهير للإمساك بالسلطة الخامسة، وسيحول دورها من حالة الحلقة الوسيط بين الجماهير والدستور إلى الحلقة الوسيط بين الجماهير وسلطة الثورة.

وكل ما جرى، و ما زال يجري، في بعض الدول العربية بما بات يدعى بالربيع العربي، إنما هو إحدى التطبيقات العملية لاستيقاظ السلطة الخامسة، بعد أن فشلت الأنظمة العربية في استيعاب مفهوم السلطة الرابعة، ورفضت منحها الدور الإيجابي في التنبيه والتصحيح، وعدم توظيفها لتكون حلقة الوصل التي تربط أجزاء السلسلة المنفرطة.

ولعل الثورة في معناها البسيط تتلخص في شعور المحكومين أن النظام القائم على حكمهم قد أضاع طريقه المؤدي إلى تحقيق مصالح الوطن ومصالحهم، وفقد صلته بمشاعر جماهيره، وبالتالي فإن الجماهير التي منحته شرعيته بإرادتها أصبح من حقها إسقاطه، بعد أن باتت العلاقة بينها وبين النظام تجري في دهاليز مظلمة، وأن النظام لم يلتزم بالوصفة الطبية، وصار من واجب أصحاب الحق في أي نظام حكم أن يقوموا بإجراء العملية الجراحية بأنفسهم، وأن يتحملوا مسؤولية التغيير.

وعادة ما تلجأ الأنظمة الديكتاتورية إلى مقاومة قوة هذه السلطات،فتجنح إلى التحسب لنشاط السلطة الرابعة، أو التحوط من حركة السلطة الخامسة، وتعمد إلى اتخاذ إجراءات تصبح مع الوقت سياسات ثابتة، فتسعى للسيطرة على وسائل الإعلام للحد من قوة الرأي العام، وتغيير المهمات الحقيقية للسلطة الرابعة وإخضاعها لأهوائها، وتركيز جهودها على مؤسسات الأمن والعمل على تطويرها، فضلاً عن محاولة الاستحواذ على الجيش وتأكيد ولائه، تحسباً لحركة السلطة الخامسة، سلطة الثورة، قبل انطلاقها.

وعلى الرغم من أن سلطة الثورة هي الأخرى سلطة سياسية غير دستورية، لكنها سلطة تفرضها مسيرة التطور التاريخي للحياة، ويفرضها قانون حق الإنسان في الحياة.

حرية الإعلام وخلط الأوراق

□ علي حسين عبيد

هناك معادلة تصلح كمعيار دقيق لإثبات الدولة المدنية او عدمها، تقول المعادلة كلما توافرت حرية الإعلام بأنواعه كافة، وكُفلَت حرية الإعلاميين، اقتربت الدولة من حياة التمدّن أكثر، هذه المعادلة خبرها الإعلاميون العراقيون وتعرفوا إليها وتعاملوا معها عبر عقود عجاف، مرّت وانتهت ولا يجب لها أن تعود مطلقا، لذا هم ليسوا بحاجة إلى دهاء مضاف حتى يكتشفوا الجهات التي تحاول خلط الأوراق، لكي تضيّق الخناق مرة أخرى، حول عنق الإعلام وأعناق الإعلاميين في العراق.

ولعله من المعيب حقا، أن نتحدث عن محاربة الإعلام ومضايقة الإعلاميين، بعد ما يقرب من عشر سنوات مرّت على دخولنا الحريات الإعلامية من أوسع أبوابها، ولكن عندما يلوح شبح التكميم مرة أخرى، وتنشط مخالب السلطة كي تنقضّ على عنق الإعلام، عندها ليس من السلامة قط أن نلوذ بالصمت، أو نمتطي المحاباة، أو نرائي ونغض الطرف، عن هذا الانتهاك أو ذاك، لكي تمر عملية خلط الأوراق من بين أرجلنا، وتصل إلى أهدافها بلا ضجة أو اعتراض.

ما يحدث الآن في العلاقة بين السلطة والإعلام لا يبشر بخير، والصمت على ما يحدث لا يؤشر حالة صحيحة، أما التملق ومراعاة المصالح فهي الكارثة التي طالما ألمّت بنا ولوّثت حياتنا، إذا أردنا أن نسمح بخلط الأوراق، تحت حجج واهية تتمثل بـ (مراعاة المكاسب المادية/ قطع الأراضي السكنية/ المنحة السنوية) وما شابه، لأن الحاجة والفقر مع الإحساس بقوة الكلمة وحرية الرأي والصحافة والإعلام عموما، خير من كنوز الدنيا مع ذل الصمت على أخطاء السلطة سواء كانت عن قصد أو دونه.

تطفو على السطح بين حين وآخر، أخبار وإجراءات غير سارة، تقوم بها السلطة لسحب البساط (بساط الحرية) من تحت أقدام الإعلام والإعلاميين، وهي تحاول بذلك وضع جدار عازل بينها وبين الراصد الإعلامي، لأسباب هي تعرفها قبل غيرها، وكأنها لا تريد أن تهضم التجارب السابقة بين الإعلام والسلطة، وكأنها أيضا لا تؤمن بتدعيم مكونات الدولة المدنية المعاصرة، ولكن هذه العملية تشبه السير في الاتجاه المعاكس في كل شيء، فالعودة إلى معالم الأمس ما عادت ممكنة قط، وحصر الإعلام في بوتقة واحدة ومسار واحد بات مستحيلا، وهذا ما تدل عليه جميع المؤشرات القائمة على الأرض. حتى أطفالنا يعرفون الآن ماذا يحدث في أقاصي الأرض بثوان معدودات، حتى شيوخنا وعجائزنا ونساؤنا يعرِّفون ذلك بسرعة لا تتجاوز من الدقائق أصابع الكف الواحدة، فكيف بأبنائنا وشبابنا؟!، إذ أنّ المعلومات بمختلف أنواعها، لم تعد قادرة على الاختفاء خلف جدران السلطة ووسائلها وألاعيبها، لذلك من الغباء أن يستمر منهج التضييق على الإعلام، ومن البؤس أن يتصور القادة السياسيون، أن كبح جماح هذه الكلمة أو هذا الرأي أو تلك الصورة، كفيل بحماية المركز والنفوذ وامتيازات الكرسي.

لهذا لم يعد من المجدي أن تلعب السلطة لعبتها القديمة الجديدة، فمنهج خلط الأوراق بات قديما ومكشوفا ولا يحتاج إلى كثير عناء، لكي يكتشف الجميع من يقف وراءه ومن يحرك خيوطه، كما أن التلفع برداء القانون والإجراءات الإدارية التي تمنع هذا الصوت أو ذاك من الانطلاق، لم يعد أمرا سالكا، لأن القانون نفسه يقف مع انطلاق الصوت والرأي والكلمة، وأن قمعها وكبتها قادنا إلى الخراب الذي نعيش بقاياه اليوم.

مطلوب وقفة ضمير جادة لكي تُفَك حالة الالتباس والتداخل التي تتعرض لها العملية الإعلامية برمتها، في علاقتها الشائكة مع السلطة بأنواعها، ولا تنحصر وقفة الضمير بالإعلاميين وقادتهم المخلصين فقط، بل بالمخلصين من القادة السياسيين الذين يعرفون حق المعرفة، كيف سيكون حال البلد فيما لو تفوق فيه صوت القمع على صوت الإعلام.

الرؤية الشمولية

□ ناظم محمد العبيدي

استطاع العقل العلمي أن يتجاوز التوهان في ظواهر الحياة وربطها بقوانينها الشمولية ، وبهذه الرؤية يمكن الخروج من التخبط بنتائج دقيقة ، لكن ما يجري عندنا هو الفوضى الذهنية التي درج عليها العقل البسيط ذو التوجهات الانتقائية ، فلا يمكن العبور من مقدمة ما إلى حقيقة كلية تغنينا عن البقاء في دائرة واحدة ، ولهذا تبدو الحقائق لمن اعتاد أن يجزّئها دون النظر إلى علاقاتها مع بعضها كوحدات منفصلة، فهو مشغول بذلك الجزء وتفاصيله ولا يكترث لعلاقته مع الأجزاء الأخرى ، ويمكن تلمس الجانب البدائي في هكذا آلية ذهنية كما يقول علماء الأنثروبوجيا ، حين كان الإنسان في العصور السحيقة الأولى لا يفرق بين ذاته وبين مكونات الطبيعة ، فقد غابت " أناه " ولم يعرف القوانين الكلية التي تحكم الطبيعة من حوله ، فراح يغرق في خضم أساطيره بدافع الجهل والخوف من مجاهيل هذا العالم من حوله ، بيد أن العقل الحديث وبعد أن تراكمت لديه المعرفة تجاوز قرون الجهل وتمكن من صنع أعظم حضارة عرفتها البشرية ، بصرف النظر عن الجوانب السلبية التي رافقتها طبعاً ، وصارت النظرة التحليلية إلى مظاهر الوجود هي السمة الأبرز ، ومن المثير حقاً أن جمهورا واسعا في مجتمعات العالم الثالث مازالت تحيا وهي تحمل تلك التصورات القديمة ، والنظرة المجتزأة إلى ما يحيطها من ظواهر ، فما زلنا ننظر إلى تفاصيل حياتنا اليومية دون الوعي بتأويلاتها المنطقية ، فكيف نقرأ حادثة مثل إهمال الرجل العسكري الذي يمثل النظام العام للدولة وهو يقف في السيطرة متحدثاً بهاتفه المحمول مثلاً ؟ يفعل ذلك مشيحاً بوجهه بعيداً عن طابور السيارات الممتد ، وهو يضحك مع محدّثه الغائب الحاضر ، هاهنا تختفي الدلالة في العقل الانتقائي لهذه الحادثة ويصبح الموضوع بكل ما ينطوي عليه من مفارقات محصوراً بهذا الشخص تحديداً ولا يرتبط بأي شيء آخر ، مع أن واقع الحال يشير إلى معنى آخر جعل العسكري في حالة من اللامبالاة بالناس الذين كانوا يراقبونه في نفاد صبر ، وربما بكثير من الحقد ، إن الغاية من السيطرة تلاشت وحل مكانها الفعل المجرد " الروتيني " ، حيث تبرز حقيقة أننا نؤدي أفعالنا عادة . وفي سياق عام مشجع على نمط متكاسل ولا مبال . لا بدافع تعززه القناعة الذاتية أو حتى احترام للقانون ، بقدر ما نُسعى إلى إدامة الشكل المطلوب منا ، ذلك الشكل المراد إيجاده بديلاً عن الحقيقة الغائبة " التفتيش بحثاً عن المتفجرات أو ما يسيء إلى الأمن " ، والحقيقة أن الأشخاص يتصرفون . علموا بذلك أم لم يعلموا . بحسب تأثيرات المحيط الذي هم فيه ، ويخضعون بالضرورة لمتطلبات وجودهم داخل تلك الشبكة من العلاقات ، فالفرد الموجود في أي مكان من العالم محكوم بتلك الشبكة والتي تحمل مسميات : القانون ، التقاليد .

والغريب أن ظاهرة الانتقائية في التفكير عندنا هي السمة السائدة ، وربما كانت وراء الفشل المرافق للكثير من المشاريع التي تسعى إلى الإصلاح أو معالجة الأخطاء ، لأن العقل التجزيئي لا يلتفت إلى جذر المشكلات ويظل مسجوناً في مظاهرها الخارجية ، ومن المفيد هنا أن نشير إلى ملاحظة الفيلسوف " برجسون " عندما تحدث قبل قرن من الزمن إلى طبيعة العقل الإنساني ، وكيف يوقف ديمومة الحياة التي هي في جريان متصل عند نقطة ما لكي يتمكن من رؤيتها ودراستها ، وهذه تقنية مفيدة إذا استطاع الإنسان أن يتجاوزها إلى ماهو أبعد ، أي النظر بطريقة كلية إلى أية ظاهرة ولا يكتفي بالوقوف عند تبدياتها الخارجية ، ولأننا أدمنا النظر بتلك الطريقة المضيعة للمعنى ، والإكتفاء بمظاهر الأشياء فقد صنعنا الكثير من الاتحادات والمؤسسات والتجمعات والتشكيلات ، ولكن ماهي محصلة كل ذلك؟